

Distr.: General
11 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون
البند ٧٤ (أ) من القائمة الأولية*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان
عن اجتماعهم الثلاثين الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨،
عملاً بقرار الجمعية ٢٠٢/٥٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/50

010818 180718 18-11503 (A)



تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم الثلاثين

موجز

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٢/٥٧، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية تقارير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعاتهم الدورية، التي تعقد سنوياً عملاً بقرار الجمعية ١٧٨/٤٩. وتتضمن هذه الوثيقة تقريراً عن الاجتماع الثلاثين لرؤساء هيئات المعاهدات، الذي عُقد خلال الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد عُقد الاجتماع في نيويورك في ضوء دعوة الجمعية في قرارها ٢٦٨/٦٨ لتعزيز التفاعل مع الدول. وناقش الرؤساء مواضيع من بينها موضوع الاستعراض الذي ستقوم به الجمعية العامة لنظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠ ومواءمة أساليب العمل. ومن الآن وحتى موعد استعراض عام ٢٠٢٠، كرر الرؤساء التزامهم بمواصلة المشاركة في جميع مراحل المناقشات الجارية وأصدروا بياناً بشأن ضرورة قيام هيئات المعاهدات بصوغ موقف مشترك إزاء استعراض عام ٢٠٢٠. وعقد الرؤساء مشاورات مع الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والتقوا بالأمين العام ونائب الأمين العام. وترد قرارات وتوصيات الرؤساء الواردة في الفرع السادس من هذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٥
ثانيا -	تنظيم الاجتماع	٦
ثالثا -	موجز المناقشات	٧
ألف -	استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠	٧
باء -	متابعة قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات المعاهدات ..	٨
١ -	أساليب وممارسات العمل: متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء	٨
٢ -	امتنال الدول الأطراف لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير	٩
٣ -	تنفيذ هيئات المعاهدات للمبادئ التوجيهية المتعلقة باستقلال ونزاهة أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية)	٩
٤ -	تنفيذ هيئات المعاهدات للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية)	٩
٥ -	التحقيقات	١٠
جيم -	هيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة	١٠
رابعا -	المشاورات والاجتماعات	١١
ألف -	التشاور مع الدول	١١
باء -	التشاور مع كيانات الأمم المتحدة	١٢
جيم -	التشاور مع منظمات المجتمع المدني	١٣
دال -	الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة	١٤
هاء -	استراتيجيات لزيادة وضوح نظام هيئات المعاهدات	١٤
خامسا -	مسائل إضافية ناشئة عن أعمال هيئات المعاهدات	١٤
سادسا -	القرارات والتوصيات	١٥
ألف -	استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠	١٥
باء -	دور الرؤساء ونواب الرؤساء	١٦
جيم -	طرق العمل	١٦
دال -	متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء	١٦

١٦	هـ - الإبلاغ عن امتثال الدول الأطراف
١٧	واو - استقلال ونزاهة أعضاء هيئات المعاهدات
١٧	زاي - الأعمال الانتقامية
١٧	حاء - أهداف التنمية المستدامة
١٨	طاء - الاجتماع مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة
١٨	ياء - زيادة وضوح هيئات المعاهدات
١٨	كاف - جدول أعمال الاجتماع الحادي والثلاثين لرؤساء هيئات المعاهدات ومكان انعقاده

المرفقات

١٩	الأول - جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل
٢٢	الثاني - العناصر المحتملة لإجراء متوائم مشترك لمتابعة الملاحظات الختامية وقرارات وآراء جميع هيئات المعاهدات
٢٤	الثالث - بيان في سياق الاستعراض المقبل لنظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - عُقد الاجتماع الثلاثون لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في نيويورك خلال الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ولما كان يوم ٢٨ أيار/مايو عطلة رسمية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، لذلك اجتمع الرؤساء خارج قاعات الأمم المتحدة المخصصة للاجتماعات غير الرسمية في فترتي الصباح وبعد الظهر. بالإضافة إلى ذلك، عقدوا ثمانية اجتماعات رسمية، ستة منها كانت اجتماعات عامة كلياً أو جزئياً، كما تم بثها على الإنترنت لأول مرة.

٢ - والاجتماع هو عبارة عن منتدى لرؤساء هيئات المعاهدات للتواصل والحوار مع بعضهم بعضاً بشأن القضايا والتحديات المشتركة^(١). وفي الفقرة ٣٨ من قرارها ٢٦٨/٦٨، شجعت الجمعية هيئات معاهدات حقوق الإنسان على أن تواصل، بهدف تسريع عملية مواءمة نظام هيئات المعاهدات، تعزيز الدور الذي يضطلع به رؤساؤها في ما يتعلق بالمسائل الإجرائية، بما في ذلك فيما يتصل بصياغة استنتاجات بشأن المسائل المرتبطة بأساليب العمل والمسائل الإجرائية، والإسراع بتعميم الممارسات والمنهجيات الجيدة على جميع هيئات المعاهدات، وكفالة الاتساق فيما بينها وتوحيد أساليب العمل.

٣ - وتُعقد اجتماعات الرؤساء سنوياً عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٩ على أساس التناوب في جنيف ونيويورك والأقاليم. وفي عام ٢٠١٨، عُقد الاجتماع في نيويورك بناء على توصية الرؤساء في اجتماعهم عام ٢٠١٧. وقد صدرت هذه التوصية بناء على القرار ٢٦٨/٦٨، ولتعزيز التفاعل بين هيئات المعاهدات والدول الأطراف في ضوء الاستعراض الذي ستقوم به الجمعية العامة عام ٢٠٢٠ لنظام هيئات المعاهدات^(٢).

٤ - واعتمد الاجتماع على المعلومات الواردة في الوثائق التالية:

(أ) جدول الأعمال المؤقت وشروحه (HRI/MC/2018/1)؛

(ب) مذكرة الأمانة العامة بشأن امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بتقديم تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية (HRI/MC/2018/2)؛

(ج) مذكرة الأمانة العامة بشأن تحديد التقدم المحرز في مواءمة أساليب عمل وممارسات هيئات المعاهدات (HRI/MC/2018/3)؛

(د) مذكرة الأمانة العامة بشأن إجراءات هيئات معاهدات حقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ الملاحظات الختامية والقرارات والآراء (HRI/MC/2018/4)؛

(هـ) مذكرة الأمانة العامة بشأن حلقة العمل المتعلقة بإجراء التحقيقات (HRI/MC/2018/CRP.1)؛

(١) دعت الجمعية العامة لأول مرة في عام ١٩٨٣ في قرارها ١١٧/٣٨ إلى عقد اجتماع لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وطلبت الجمعية، في قرارها ٢٠٢/٥٧، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية تقارير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعاتهم الدورية.

(٢) للحصول على معلومات إضافية عن الاجتماعات، انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/AnnualMeeting.

(و) مذكرة من الأمانة العامة عن اجتماع الخبراء بشأن متابعة توصيات هيئات المعاهدات (HRI/MC/2018/CRP.2).

ثانياً - تنظيم الاجتماع

٥ - حضر الاجتماع ثمانية رؤساء ونائبان للرئيس كما يلي: نور الدين أمير، رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ وداليا لاينارتي، رئيسة لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وجنر مودفيج، رئيس لجنة مناهضة التعذيب؛ وأحمدو تال، رئيس لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ ومالكولم إيفانز، رئيس اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وأولغا خازوفا، نائبة رئيس لجنة حقوق الطفل؛ وسويلا جانينا، رئيسة اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري؛ ودانامي بشارو، نائب رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفيرجينيا براس جوميز، رئيسة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ويوجي إيواساوا، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٦ - واعتمد الرؤساء ونائب الرئيس جدول الأعمال المؤقت وبرنامج عمل الاجتماع (انظر المرفق الأول). وافتتح الاجتماع آدم عبد المولى مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورحب بالرؤساء. وسلط الضوء على الاستعراض المقبل لعام ٢٠٢٠ الذي ستقوم به الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات وشجع الرؤساء على إضافة أصواتهم إلى عملية الاستعراض عام ٢٠٢٠. وشجعهم أيضاً على مناقشة استقلالية خبراء هيئات المعاهدات، والخطوات المتخذة لتنفيذ أو تطبيق مبادئ أديس أبابا التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (A/67/222 و A/67/222/Corr.1، المرفق الأول). وشدد على أهمية قضية الأعمال الانتقامية ودعا الرؤساء إلى مناقشة تفعيل مبادئ سان خوسيه التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (انظر HRI/MC/2015/6) ضد أولئك الذين يتعاونون أو تعاونوا أو سعوا إلى التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان.

٧ - وأكد السيد عبد المولى من جديد التزام مفوضية حقوق الإنسان القوي في خططها الإدارية للسنوات الأربع القادمة بدعم عمل آليات حقوق الإنسان. فأعمال الرصد والتحليل التي تقوم بها هيئات المعاهدات، وكذلك تفاعلاتها مع الدول ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في قانون حقوق الإنسان وكيف يتم تطبيقها عملياً على المستوى الوطني. وشجع الرؤساء على اغتنام فرصة اجتماعهم في نيويورك لزيادة وضوح هيئات المعاهدات والانخراط بنشاط في التوعية لشرح التحديات التي تواجهها، لا سيما خلال اجتماعاتهم مع الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، ومسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى.

٨ - وانتُخب السيد أمير بالتزكية رئيساً للاجتماع السنوي الثلاثين، وانتُخت السيدة لاينارت نائبة للرئيس استناداً إلى مبدأ التناوب القائم. وشكر السيد أمير الرئيسة المنتهية ولايتها على قيادتها أثناء إدارة اجتماع العام الماضي، ورحب بالمشاركين في اجتماع رؤساء هيئات المعاهدات. وأقر بالتحديات العملية التي تفرضها اجتماعات لجننتين، هما لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، كانتا في حالة انعقاد أثناء الاجتماع السنوي. وأكد السيد أمير أنه سيبدل قصارى جهده للحفاظ على روح الزمالة والالتزام والقيادة التي ميزت اجتماع الرؤساء في السنوات الأخيرة. وشدد السيد أمير على أهمية

مساهمة أعضاء هيئات المعاهدات في استعراض عام ٢٠٢٠ لتيسير التوصل إلى نتيجة تعزز بالفعل هيئات المعاهدات وتأثيرها. واستناداً إلى المعايير التي حددها الرؤساء في اجتماعهم السنوي السابق، شجع الرؤساء على المضي قدماً في هذا الاتجاه وتقديم مدخلاتهم الخاصة في هذه العملية.

٩ - ووافق الرؤساء على تعيين ميسرين للمناقشات في إطار البنود المختلفة لبرنامج العمل على النحو التالي: السيد مودفيغ لتيسير المناقشة المتعلقة باستعراض عام ٢٠٢٠ لنظام هيئات المعاهدات؛ والسيدة براس غوميز لتيسير المناقشة المتعلقة بأساليب العمل؛ والسيدة جانينا لتيسير المناقشة المتعلقة بمبادئ أديس أبابا التوجيهية؛ والسيد إيفانز لتيسير المناقشة المتعلقة بمبادئ سان خوسيه التوجيهية؛ والسيد تال لتيسير المناقشة المتعلقة بميثاق المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة.

١٠ - ونظمت مجموعة من منظمات المجتمع المدني حديثين جانبيين على هامش الاجتماع الثلاثين للرؤساء، أحدهما عن إجراءات متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء، والآخر بشأن العضوية في هيئات المعاهدات. كما قدمت بياناً خطياً قبل الاجتماع، وقد نشر، بالشكل الذي ورد فيه، على موقع مفوضية حقوق الإنسان^(٣).

ثالثاً - موجز المناقشات

ألف - استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠

١١ - قام السيد مودفيغ بتيسير الاجتماع، بما في ذلك تيسير عرض قدمته أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان عن "تحسين نظام هيئات معاهدات الأمم المتحدة"^(٤). وأوجز في هذا العرض التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير، لا سيما التوصيات المتعلقة بتنظيم التقارير المرسلة والحوار مع الدول الأطراف، وركز على أن المقترحات الواردة في التقرير تستند إلى أساليب وممارسات العمل التي طورها مختلف هيئات المعاهدات في السنوات الأخيرة. وشدد ممثل أكاديمية جنيف على أن هيئات المعاهدات لديها سلطة تقديرية كبيرة على أساليب عملها، مما يعني أنها يمكن أن تتحرك بالفعل نحو نهج أكثر اتساقاً وتنظيماً للحوارات دون انتظار قرار جديد من الجمعية العامة.

١٢ - وتناولت المناقشة التي تلت ذلك الآثار المترتبة على الاقتراح، بما في ذلك تأثيره على حالة حقوق الإنسان في الميدان وعلى فعالية النظام؛ والجدول الزمني المقترح للاستعراضات وتأثيره على طول الحوارات ودورات تقديم التقارير المحددة مدتها في بعض المعاهدات؛ وضرورة الحفاظ على خصوصية معاهدات معينة. ونوقشت مسائل أخرى تتعلق بالآثار اللوجستية للاقتراح، بما في ذلك سفر الوفود الكبيرة إلى جنيف، وتوافر العدد المطلوب من قاعات الاجتماعات في وقت واحد. وللاطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس، من هذا التقرير.

(٣) انظر: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/AnnualMeeting/Pages/MeetingChairpersons.aspx>.

(٤) أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، "تحسين نظام هيئات المعاهدات في الأمم المتحدة. تقرير البرنامج الأكاديمي عن استعراض عام ٢٠٢٠"، أيار/مايو ٢٠١٨، متاح على الموقع التالي: <https://www.geneva-academy.ch/our-projects/publications/detail/356-optimizing-the-un-treaty-body-system>.

باء - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات المعاهدات

١٣ - السيدة براس غوميز، التي قامت بتيسير الاجتماع، أشارت إلى "مذكرة الأمانة العامة بشأن تحديد التقدم المحرز في مواءمة أساليب عمل وممارسات هيئات المعاهدات"، وأشارت إلى أنها قدمت نظرة عامة ممتازة عن الوضع الحالي فيما يتعلق بالمواءمة. وركزت المناقشة على إجراءات تقديم التقارير وقائمة المسائل والملاحظات الختامية.

١٤ - وأكد الرؤساء على التقدم المحرز في مواءمة أساليب وإجراءات عمل هيئات المعاهدات، وشددوا على أنه لا ينبغي مساواة المواءمة مع التوحيد. وأشارت نائبة رئيس لجنة حقوق الطفل إلى أن الالتزام بالحد الأقصى المسموح به لقوائم المسائل والملاحظات الختامية يمثل تحدياً كبيراً أمام اللجنة نظراً لاتساع نطاق الاتفاقية. ووافق رئيس لجنة مناهضة التعذيب على أن قوائم المسائل وقوائم المسائل قبل تقديم التقارير يمكن أن تكون أكثر تركيزاً وربما أقصر عند استخدام الإجراءات المبسطة لتقديم التقارير. وقدم رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان معلومات عن الدراسة الجارية لتقييم فعالية الإجراءات المبسطة لتقديم التقارير، التي من المقرر الإعلان عن نتائجها في تموز/يوليه ٢٠١٨.

١٥ - ومتابعة لتقرير مشترك مرفوع إلى الاجتماع، أكد أحد ممثلي المجتمع المدني أن المجتمع المدني لا يزال يجد صعوبة في التعامل مع نظام هيئة المعاهدات. وشدد الممثل على أن بذل مزيد من الجهود لمواءمة الممارسات القائمة ضروري حتى وإن لم يكن من السهل دائماً تنفيذها. ومع تقديره للتقدم المحرز في ضمان البث الشبكي للاجتماعات العامة لهيئات المعاهدات، أعرب ممثل المجتمع المدني عن قلقه إزاء استمرار ومواطن قصور التمويل المستقبلي في شكله الحالي.

١٦ - وأكد ممثل للمجتمع المدني على تقرير قدمته ٢٣ منظمة غير حكومية إلى الاجتماع أكدت فيه أن المستفيدين النهائيين من مناقشات تعزيز هيئات المعاهدات ينبغي أن يكونوا أصحاب الحقوق. وركز التقرير المشترك على الممارسات الجيدة التي تتبعها حالياً هيئات المعاهدات في مختلف المجالات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ مع إمكانية جعل استخدام النظام أكثر سهولة، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني ومنهجيات اعتماد التعليقات العامة، والحوار التفاعلي والدول التي لا تقدم تقارير، وإجراءات متابعة الملاحظات الختامية.

١٧ - وأعرب الرؤساء عن تقديرهم لجميع المداخلات والاقتراحات التي قدمت أثناء المناقشة. وأكدوا على أن المواءمة ليست غاية في حد ذاتها ولا ينبغي اعتبارها حلاً لجميع التحديات الخطيرة التي تواجه تعزيز نظام هيئات المعاهدات. وللإطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس - باء وجيم، من هذا التقرير.

١ - أساليب وممارسات العمل: متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء

١٨ - وخلال المناقشة التي قامت السيدة براس غوميز بتيسيرها بشأن إجراءات المتابعة، كان معروضا على الرؤساء مذكرة من الأمانة العامة بشأن إجراءات هيئات معاهدات حقوق الإنسان لمتابعة النتائج والملاحظات والقرارات والآراء، ترد فيها عناصر تتعلق بإجراء متوائم مشترك قد يقره الرؤساء.

١٩ - وأعاد الرؤساء التأكيد على أهمية إجراءات المتابعة وناقشوا العناصر المشتركة فضلا عن الاختلافات في ممارسات مختلف هيئات المعاهدات. وأشار عدد من الرؤساء إلى أن لجائهم الخاصة لم تتح لها الفرصة بعد لمناقشة الاقتراح. ونقل رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان نتائج المناقشة التي دارت في اللجنة، بما في ذلك التحفظات التي أبدت بشأن بعض العناصر المقترحة لتبسيط إجراءات المتابعة.

٢٠ - وركز الرؤساء مناقشاتهم على الإطار الزمني لتلقي معلومات إضافية عن تنفيذ توصيات محددة؛ وعدد التوصيات المستهدفة للمتابعة ونوعها؛ ومعايير تقييم المعلومات الواردة من الدول الأطراف؛ ونشر التقارير على الإنترنت.

٢١ - وأقر الرؤساء نتيجة هذه المناقشة العناصر المحتملة لإجراء متوائم مشترك لمتابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء لجميع هيئات المعاهدات (انظر المرفق الثاني). وللاطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس - دال، من هذا التقرير.

٢ - امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير

٢٢ - قامت السيدة براس غوميز أيضا بتيسير المناقشة على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها المتعلقة بتقديم تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية. وكرر الرؤساء الإعراب عن قلقهم من أن استمرار تأخر الدول الأطراف في تقديم التقارير أو عدم تقديمها لا يزالان يقوضان فعالية نظام هيئات المعاهدات. وسلطوا الضوء على الإجراء المبسط لتقديم التقارير باعتباره ممارسة إيجابية تنفذها جميع اللجان، وقد ساعد هذا الأمر الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير. وللاطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس - هاء من هذا التقرير.

٣ - تنفيذ هيئات المعاهدات للمبادئ التوجيهية المتعلقة باستقلال ونزاهة أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية)

٢٣ - قامت السيدة جانينا بتيسير مناقشة بشأن كيفية قيام مختلف اللجان بتنفيذ مبادئ أديس أبابا التوجيهية. وأكد الرؤساء على أهمية عملية الترشيح والانتخابات من جانب الدول الأطراف لضمان انتخاب خبراء ومرشحين مستقلين من خلفيات متنوعة لهيئات المعاهدات.

٢٤ - وأثار ممثلون عن المجتمع المدني مسائل تتعلق بأعضاء هيئات المعاهدات من مواطني بلد قيد الاستعراض، بما في ذلك وجودهم أثناء جلسات الإحاطة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية. وناقش الرؤساء المناهج والممارسات المختلفة للتعامل مع تضارب المصالح المتصور أو الفعلي لأعضائها. وللاطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس - واو من هذا التقرير.

٤ - تنفيذ هيئات المعاهدات للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية)

٢٥ - قام السيد إيفانز بتيسير المناقشة المتعلقة بتنفيذ مبادئ سان خوسيه التوجيهية. وناقش الرؤساء تعريف الأعمال الانتقامية؛ ودور وتعيين جهات الاتصال والمقررين، بما في ذلك بين الدورات؛ واستخدام الإجراءات الوقائية، بما في ذلك الدبلوماسية الهادئة؛ وخبرات اللجان في مجال التنسيق مع الآليات الأخرى، بما في ذلك الآليات الإقليمية. وأشار إلى تعيين الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان لقيادة

جهود الأمم المتحدة لمنع ومعالجة أعمال تخويف أولئك الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وأعمال الانتقام منهم.

٢٦ - وقدمت رئيسة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقريراً عن الاجتماع التشاوري الذي عقد بشأن موضوع "تعزيز اعتراف هيئات المعاهدات والمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم" في سياق الذكرى العشرين لاعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (القرار ١٤٤/٥٣، المرفق).

٢٧ - وعقد الاجتماع التشاوري في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ في نيويورك، وشارك في تنظيمه المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ميشيل فورست، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، ومنظمة غير حكومية هي الخدمة الدولية لحقوق الإنسان. وتمخض الاجتماع عن نتيجة رئيسية تمثلت في بيان مشترك للمقرر الخاص ومجموعة تضم رؤساء ونواب رؤساء وأعضاء هيئات المعاهدات^(٥). وأكد الرؤساء في بياضهم على دور المجتمع المدني في النظام الدولي لحقوق الإنسان، وخصوصاً في ما يتعلق بالوصول إلى المعلومات اللازمة لرصد تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة، وتوفير تلك المعلومات. كما حثوا الدول على اتخاذ تدابير محددة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ودعمهم.

٢٨ - وناقش الرؤساء، على وجه الخصوص، دور المنسقين والمقررين بين الدورات، حيث تختلف الممارسات من لجنة إلى أخرى. وأعرب رئيس اللجنة الفرعية لمنع التعذيب عن قلقه إزاء الأعمال الانتقامية ضد السجناء، الذين ليسوا بالضرورة مدافعين عن حقوق الإنسان. وقد عرقل ذلك عمل اللجنة في عدد من المناسبات، بما في ذلك تعليق زيارة واحدة في عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، أكد أهمية العمل بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأبرز رئيس لجنة مناهضة التعذيب الممارسة الوقائية التي اتبعتها اللجنة للتصدي لمخاطر أعمال التهريب والانتقام المحتملة بتذكير الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وللاطلاع على قرارات وتوصيات الرؤساء ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس - زاي من هذا التقرير.

٥ - التحقيقات

٢٩ - رحب الرؤساء بموجز المناقشات والتوصيات التي قدمت خلال حلقة العمل التي استغرقت يومين بشأن التحقيقات (انظر HRI/MC/2018/CPR.1).

جيم - هيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة

٣٠ - قام السيد تال بتيسير المناقشة المتعلقة ببيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة. وقدم ممثلاً مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ونيويورك تقريراً عن آخر التطورات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الأنشطة والأدوات الحديثة لبرنامج بناء القدرات والتفاعل مع فرق الأمم المتحدة القطرية بخصوص متابعة التوصيات.

(٥) متاح على الموقع التالي:

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23154&LangID=E>

٣١ - وشدد نائب مدير المعهد الألماني لحقوق الإنسان، الذي رشحه رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في المناقشة من خلال التداول بالفيديو، على الدور المركزي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إدماج حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما من خلال تركيزها على المؤشرات الهيكلية والإجرائية ذات الصلة بالموضوع.

٣٢ - وأكد الرؤساء على أن المشاركة والشفافية يجب أن تكونا من المبادئ الأساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعربوا عن قلقهم إزاء تقلص المساحة المتاحة للمجتمع المدني للمشاركة بفعالية في تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والعالمي. وللإطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس - حاء من هذا التقرير.

رابعاً - المشاورات والاجتماعات

ألف - التشاور مع الدول

٣٣ - عقد الرؤساء اجتماعاً تشاورياً مع الدول الأطراف. وحضر الاجتماع ممثلون عن ٨٥ دولة عضواً ودولتين مراقبتين ومجموعتين إقليميتين وعدد من المنظمات غير الحكومية.

٣٤ - وبعد أن أدلى رئيس الاجتماع الثلاثين ببيان استهلاكي موجز، قدم رئيس اللجنة الفرعية لمنع التعذيب لمحة عامة عن أعمال هيئات المعاهدات. وأخذ كل واحد من الرؤساء الكلمة للرد على أسئلة طرحها ممثلو الدول وتسليط الضوء على جوانب مختلفة لعملهم. وأكد الرؤساء على الجهود المبذولة في ضوء القرار ٢٦٨/٦٨ وأكدوا على التقدم المحرز في عملية مواءمة أساليب العمل. وذكر أن المواءمة ليست غاية في حد ذاتها وأن الهدف النهائي ينبغي أن يعزز حماية الحقوق على الأرض. وفي الفترة التي سبقت استعراض هيئات معاهدات حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠، أشار الرؤساء إلى أنهم يتابعون العملية عن كثب وأن إدراج مدخلات هيئات المعاهدات أمر ضروري لضمان التوصل إلى نتائج إيجابية.

٣٥ - وأدلى عدد من الدول بكلمات أعربت فيها عن دعمها لعمل هيئات المعاهدات والخبراء، فضلاً عن تقديرها للفرصة المتاحة للانخراط في هذه الاجتماعات في نيويورك. وأشار بعض الدول إلى ازدياد عدد الرسائل الفردية المرسلة إلى هيئات المعاهدات، ولذلك ينبغي تخصيص موارد إضافية.

٣٦ - ورحب عدد من الدول بالتقدم المحرز في مواءمة أساليب العمل، على أنها أكدت أن الممارسات تحتاج إلى مزيد من المواءمة وأن هناك حاجة إلى نهج نظامي لأساليب العمل يركز على دعم امتثال الدول. وشجعت هذه الدول هيئات المعاهدات على ضمان الاتساق في الطرائق القائمة المتعلقة بالإجراءات المبسطة لتقديم التقارير والتأكد من أن الملاحظات الختامية موجزة وغير مكررة. وأكدت الدول أيضاً على أن الملاحظات الختامية ينبغي أن تكون مركزة وقابلة للتنفيذ، وأن تعكس الحوارات مع الدول الأطراف. وأشارت عدة دول إلى ضرورة وجود تقويم منسق لإعداد التقارير لضمان القدرة على التنبؤ والحد من الازدواجية. وأشار إلى تأخر الدول في تقديم تقاريرها أو عدم تقديمها بوصفهما مصدر قلق.

٣٧ - وأعرب بعض الدول عن قلقه إزاء ازدياد وتيرة الإبلاغ عن أعمال التهريب والانتقام ضد من يتعاونون مع هيئات المعاهدات، وشجعت هذه الدول على التعاون مع الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان الذي جرى تعيينه لقيادة الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة لمنع أعمال الانتقام والتصدي لها.

٣٨ - وأكدت مجموعة من الدول على أهمية تنفيذ مبادئ أديس أبابا التوجيهية بطريقة موحدة في جميع اللجان. وأعرب بعض الدول عن مشاعر القلق لأن هيئات المعاهدات لا تزال بعيدة عن تحقيق التوازن في عضويتها بين الجنسين والتوازن الإقليمي.

٣٩ - وأكد عدد من الدول أن التعليقات العامة وإجراءات المتابعة التي وضعتها هيئات معاهدات معينة لا تنشئ التزامات قانونية إضافية. وأثارت دول معينة مسألة تعدد اللغات وتأثير العمل بعدد أقل من اللغات.

٤٠ - وشكر الرؤساء الدول على مشاركتها في الاجتماع بهذه الأعداد، وكذلك لمشاركتها وتعليقاتها البناءة. ورداً على الأسئلة المطروحة، تناول كل واحد من الرؤساء موضوعاً خاصاً بالنيابة عن جميع الرؤساء لتعزيز الفكرة القائلة بأنهم يتحدثون كممثلين عن نظام، ولا يتحدث كل منهم باسم هيئة المعاهدة التي يمثلها.

باء - التشاور مع كيانات الأمم المتحدة

٤١ - اجتمع الرؤساء بممثلي عدد من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها. وأقر الرؤساء بأن هيئات المعاهدات استفادت استفادة كبيرة من الإحاطات الشفوية والخطية التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة، ولكن ثمة حاجة إلى زيادة المساهمات في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٢ - وأشار عدة مشاركين إلى تعاونهم مع هيئات المعاهدات وشرحوا الطرق المختلفة التي يتعاملون بها مع هذه الهيئات. وسلط ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الضوء على العمل الذي أنجز بالتعاون مع لجنة حقوق الطفل، بما في ذلك من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستخدام التعليقات العامة كأداة لتطوير برامج أكثر تركيزاً وذات صلة. وأعربت بعض الوكالات عن تقديرها للاهتمام الذي يوليه العديد من هيئات المعاهدات لمسألة الهجرة والمبادرات المشتركة في هذا المجال.

٤٣ - وسلط ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على عمل البرنامج الداعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجهوده لاستخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان في أعمال الدعوة لمعالجة الثغرات في تنفيذ التوصيات. وأشار البرنامج الإنمائي إلى التباين المبلغ عنه بين مستوى تنفيذ التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل وسياق عمل هيئات المعاهدات.

٤٤ - وشددت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على البرمجة المستمرة بشأن تنفيذ توصيات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودعم هذا التنفيذ، بما في ذلك من خلال الفريق المشترك بين الوكالات الموجود منذ عام ٢٠٠٥.

٤٥ - وذكر ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هيئات المعاهدات هي شريك رئيسي في توفير الحماية لها، بما في ذلك من حيث إثارة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بسبب التشرد وانعدام الجنسية. وقد كان التعاون ممتازاً بين الطرفين وتعتبر المفوضية الملاحظات الختامية والتعليقات العامة مفيدة للغاية في دفاعها عن حقوق المشردين لدى الحكومات على صعيدي السياسات والتنفيذ.

٤٦ - وذكر عدة رؤساء أنهم تلقوا تعليقات محدودة من وكالات الأمم المتحدة بشأن استخدامهم للملاحظات والتوصيات الختامية وتأثيرها على أرض الواقع. وعندما كانت ترد هذه التعليقات، فإنها كانت مفيدة للغاية لهيئات المعاهدات إذ ساعدتها في تحسين مخرجاتها. وأشارت اليونسيف إلى أنها

سوف تبدأ قريبا في إجراء بحوث بشأن تأثير الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات على النظم الوطنية، بما في ذلك على توفير الخدمات وآليات المساءلة.

٤٧ - وأكد عدة رؤساء أن بعض هيئات المعاهدات لم تتلق مدخلات بشأن بعض القضايا، مثل النساء والأطفال ذوي الإعاقة. ولاحظ رئيس اللجنة الفرعية لمنع التعذيب أن اللجنة الفرعية تعمل بشكل وثيق جداً مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان وأنها حصلت بمشاركتها مع الآليات الوقائية الوطنية على معلومات قيمة عن تنفيذ توصياتها.

جيم - التشاور مع منظمات المجتمع المدني

٤٨ - اجتمع الرؤساء بعدد من منظمات المجتمع المدني. ورحب ممثل من منظمة غير حكومية بالبيان المشترك الذي أدلى به عدد من الرؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء هيئات المعاهدات بالاقتراح مع المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وشجع جميع هيئات المعاهدات على تأييده. وسلط الممثل الضوء على العرض المشترك الذي قدمته مجموعة من المنظمات غير الحكومية لتقييم مستوى تنفيذ توصياتها إلى هيئات المعاهدات بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وأشار إلى أن هناك لجتين لم تصادقا بعد على مبادئ سان خوسيه التوجيهية.

٤٩ - وأعرب عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية عن تقديرهم للطابع الأكثر انفتاحا لاجتماع الرؤساء هذا العام، وحقيقة أنه يمكن متابعة الجلسات العامة من خلال البث المباشر على شبكة الإنترنت. وأكد ممثلو المنظمات غير الحكومية على أهمية قيام المجتمع المدني ببث وقائع الجلسات العامة لهيئات المعاهدات على الإنترنت، وكرروا الإعراب عن قلقهم بشأن تمويلها واستمراريتها. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن تقديرهم لممارسة بعض اللجان التي تسمح للمجتمع المدني بالمشاركة في جلساتها عن بعد من خلال مؤتمرات التداول بالفيديو والمؤتمرات عن بُعد.

٥٠ - وصدر بيان مشترك باسم سبع منظمات ركز على إجراءات المتابعة وعضوية هيئات المعاهدات. ويسلط البيان الضوء على أهمية ضمان الجودة والاستقلالية والتنوع بين أعضاء هيئات المعاهدات من خلال تعزيز الترشيحات والعمليات الانتخابية الشفافة والقائمة على المشاركة، وكذلك دور التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان رصيد من المرشحين المؤهلين تأهيلا عاليا. وأكد ممثل من منظمة غير حكومية أن إجراءات المتابعة تعتبر مهمة للغاية بالنسبة لهيئات المعاهدات للحفاظ على الحوار مع الدول في الفترة الواقعة بين الاستعراض والتقرير الدوري المقبل، ومهمة أيضا لدعم الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدات ذات الصلة بالموضوع. وتم التشديد على ضرورة قيام هيئات المعاهدات بتبسيط إجراءات المتابعة.

٥١ - وأكد ممثل من منظمة غير حكومية من جديد توصيته بضرورة قيام هيئات المعاهدات بدور استباقي والمشاركة في عملية التعزيز، بما في ذلك عن طريق العمل مع الدول وتعيين المنسقين.

٥٢ - ورد الرؤساء على القضايا المثارة. وأحاطوا علما بجميع الاقتراحات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني وأكدوا أن بعضها قد يستغرق بعض الوقت ويحتاج إلى موارد للتنفيذ، في حين يمكن تنفيذ البعض الآخر على المدى القصير.

دال - الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة

٥٣ - في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، اجتمع الرؤساء مع المدافعة عن حقوق الضحايا التي قامت بإطلاع الرؤساء على المهام المكلفة بها. وأوضح أن دورها يتمثل في دعم استجابة متكاملة واستراتيجية، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة، وأكدت أهمية التعاون والتعاطي مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات، في هذا الصدد. وشددت على أن المساواة لا تزال تمثل تحدياً. وقدم الرؤساء أمثلة شتى على حالات قامت اللجان فيها باستعراض البلدان التي يُزعم أنها مسؤولة عن هذا النوع من الانتهاكات، وأوصوا بأن تتخذ تدابير لحماية الضحايا، وضمان الوصول إلى العدالة وتوفير الإنصاف الكافي، وضمان تنفيذ التدابير الوقائية. واقترحت المدافعة عن حقوق الضحايا بأن تفكر هيئات المعاهدات في مسؤولية الدول المساهمة بقوات وشرطة في هذه المجالات، وشجعتها على أن تثير مسألة آليات المنع والحماية والمساواة في استعراضاتها للدول الأطراف.

٥٤ - وفي ١ حزيران/يونيه، اجتمع الأمين العام ونائب الأمين العام مع تسعة من الرؤساء ونواب الرئيس العشرة الذين شاركوا في الاجتماع الثلاثين لرؤساء هيئات المعاهدات. وركزت المناقشات على أهمية دور هيئات المعاهدات في رصد التمتع بالحقوق من جانب أصحاب الحقوق، والتحديات التي يواجهونها. وشملت القضايا التي أثرت الموارد المحدودة وأثر ذلك على قدرة هيئات المعاهدات على تنفيذ ولاياتها بالكامل؛ واستقلال هيئات المعاهدات لتسيير أعمالها وفقاً لأساليب عملها؛ وضرورة عدم اعتبار أن تنسيق أساليب العمل هو الهدف الوحيد الذي ستقيم بموجبه هيئات المعاهدات في استعراض عام ٢٠٢٠. كما ناقشوا مسألة الافتقار إلى خدمات الوصول المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب الرؤساء ونواب الرئيس عن تقديرهم لدعم الأمين العام الذي أقر بالتحديات التي تواجهها هيئات المعاهدات. وكان هناك اتفاق عام على أن استعراض عام ٢٠٢٠ ينبغي أن يكون فرصة لتعزيز نظام هيئات المعاهدات بدلاً من إضعافه. وللإطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس من هذا التقرير.

هاء - استراتيجيات لزيادة وضوح نظام هيئات المعاهدات

٥٥ - قدم ممثل عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إحاطة عن كيفية زيادة وضوح هيئات المعاهدات والوصول إليها. وتبع ذلك إحاطة إعلامية مع وسائط الإعلام استضافتها رابطة مراسلي الأمم المتحدة. وزود فريق مؤلف من أربعة رؤساء وسائط الإعلام المعتمدة لدى الأمم المتحدة بمعلومات عامة عن أعمالهم وكيفية استخدام مخرجاتهم، وتبع ذلك أسئلة وأجوبة عن جوانب مختلفة من عملهم. وللإطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، انظر الفرع السادس من هذا التقرير.

خامسا - مسائل إضافية ناشئة عن أعمال هيئات المعاهدات

٥٦ - كرر رؤساء هيئات المعاهدات تأكيد تقديرهم للجمعية العامة لإصدارها القرار ٢٦٨/٦٨، الذي خصصت فيه وقت اجتماع إضافي للجان التابعة لهيئات المعاهدات، وأعربوا عن قلقهم الشديد من أنهم ليسوا في موقف يمكنهم من ضمان التنفيذ الكامل للقرار بسبب عدم كفاية الموارد البشرية. وعلى وجه الخصوص، أعربوا عن أسفهم لقرار اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة بتخصيص ٥ وظائف

مؤقتة فقط للمفوضية، بدلاً من ١١ وظيفة طلبها الأمين العام بناء على تقييم وقت الاجتماع المحدد في التقرير المقدم وفقاً لقرار الجمعية ٢٦٨/٦٨.

٥٧ - وفي هذا السياق، تم التأكيد على أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تتأثر بشكل خاص، لأنها لن تكون قادرة على استخدام وقت الاجتماع الإضافي الممنوح لعام ٢٠١٨ لاستعراض الرسائل الفردية بسبب عدم كفاية موارد الموظفين للاضطلاع بالأعمال التحضيرية. وذكر أن هناك ٧٤١ قضية معلقة معروضة على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وبالنظر إلى أنه كان من المتوقع أن تستعرض اللجنة قرابة ٢٣ رسالة خلال اجتماع مدته أسبوع واحد بناء على القرار ٢٦٨/٦٨، ذكر أنه ما لم تطرأ زيادة كبيرة على عدد موظفي وحدة الالتماسات التابعة لمفوضية حقوق الإنسان للاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة، سيزداد تراكم الرسائل الفردية. وقد أعيد التأكيد على أن الوقت الإضافي للاجتماع وحده، إن لم يكن مصحوباً بالموارد البشرية اللازمة، لن يكون كافياً للحد من تراكم الرسائل الفردية.

٥٨ - وأعرب الرؤساء عن أسفهم لهذه الحالة وأكدوا أن هيئات المعاهدات تخضع للمساءلة أمام ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تأخر النظر في قضاياهم سيضر بالحماية الفعالة لحقوقهم.

٥٩ - واعتمد الرؤساء مشاريع القرارات والتوصيات التي ستكون جزءاً من تقرير الاجتماع الثلاثين بعد الرجوع إلى جهة الاختصاص. وعهد إلى الأمانة العامة بوضع الصيغة النهائية للتقرير. وللإطلاع على القرارات والتوصيات ذات الصلة المتعلقة باجتماعهم الحادي والثلاثين، انظر الفرع السادس - كاف من هذا التقرير.

سادسا - القرارات والتوصيات

ألف - استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠

٦٠ - في الفترة التي سبقت استعراض نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠، أكد الرؤساء على دورهم في العملية وقرروا إصدار بيان يبرزون فيه بعض المبادئ الأساسية ويشجعون أعضاء اللجان على المشاركة بنشاط في عملية استعراض عام ٢٠٢٠ بهدف تطوير رؤية مشتركة (انظر المرفق الثالث).

٦١ - وأعرب الرؤساء عن أسفهم لقرار الجمعية العامة بشأن الميزانية الذي منح وقتاً إضافياً للاجتماعات ولكن لم يمنح الموارد البشرية اللازمة للاستفادة منه استفادة كاملة. ونتيجة لهذا القرار، لن تتمكن هيئات المعاهدات من تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٦٨/٦٨ وسيؤدي ذلك إلى زيادة التراكمات والثغرات في مجال الحماية.

٦٢ - ورحب الرؤساء بالاجتماع مع الدول كفرصة ممتازة لإجراء حوار مثمر وتبادل للآراء مع المندوبين المقيمين في نيويورك. وأعربوا عن تقديرهم لمشاركة الدول خلال الاجتماع وكذلك الدعم الذي أعرب عنه كثيرون لعمل هيئات المعاهدات ودورهم كرؤساء. وطلبوا من الدول تأمين الموارد الكافية لنظام هيئات المعاهدات، فضلاً عن التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين المندوبين العاملين في جنيف والمندوبين العاملين في نيويورك، بما في ذلك المسائل الفنية المتعلقة بالقرار ٢٦٨/٦٨ واستعراض ٢٠٢٠ المقبل.

٦٣ - وأحاط الرؤساء علماً بمختلف المقترحات التي قدمها مختلف أصحاب المصلحة بخصوص تعزيز نظام هيئات المعاهدات. وناقشوا الآثار المترتبة على المقترحات المختلفة من حيث كفاءة وفعالية نظام هيئات المعاهدات، لا سيما حماية أصحاب الحقوق وتنفيذ التوصيات على المستوى الوطني.

باء - دور الرؤساء ونواب الرؤساء

٦٤ - كرر الرؤساء التأكيد على تشجيع الجمعية العامة لهيئات المعاهدات على مواصلة تعزيز دور الرؤساء فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، بما في ذلك فيما يتعلق بصياغة استنتاجات بشأن القضايا المتصلة بأساليب العمل والمسائل الإجرائية، وتعميم الممارسات والمنهجيات الجيدة على وجه السرعة في جميع هيئات المعاهدات، وضمان الاتساق بين هيئات المعاهدات وتوحيد أساليب العمل.

جيم - طرق العمل

٦٥ - رحب الرؤساء بمذكرة الأمانة العامة بشأن مواءمة أساليب عمل وممارسات هيئات المعاهدات وشددوا على التقدم المحرز في هذا الخصوص. وأكدوا على أنهم حالياً في مرحلة التنفيذ وإدخال تغييرات في الممارسة اليومية.

٦٦ - وأكد الرؤساء أن عملية مواءمة أساليب العمل والممارسات ليست غاية في حد ذاتها. وأشاروا إلى أن التدخل الرئيسي لهيئات المعاهدات في إطار القرار ٢٦٨/٦٨ يهدف إلى تعزيز حماية الحقوق على أساس زيادة الامتثال للالتزامات الدول بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

٦٧ - وناقش الرؤساء مسألة الانضباط في استخدامهم لوقائع الاجتماعات خلال الجلسات واتفقوا على أنهم سيعززون الجهود داخل اللجان ذات الصلة لضمان أفضل استخدام ممكن لأوقات الاجتماعات.

دال - متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء

٦٨ - نظر الرؤساء في العناصر المحتملة لإجراء متوائم مشترك لمتابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء لجميع هيئات المعاهدات وأيدوا المقترحات الواردة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

هاء - الإبلاغ عن امتثال الدول الأطراف

٦٩ - رحب الرؤساء بمذكرة الأمانة العامة عن امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بتقديم تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وأعربوا عن قلقهم إزاء تأخر عدد كبير من الدول في تقديم تقاريرها والفجوة التي يخلقها هذا التأخير في تأمين الحماية لأصحاب الحقوق. وكرر الرؤساء دعوتهم إلى جميع دول العالم للتصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وتقديم التقارير في الوقت المناسب.

٧٠ - وكرر الرؤساء الإعراب عن تقديرهم للجهود التي بذلتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية للمشاركة في أعمال هيئات المعاهدات. وشجعوا وكالات الأمم المتحدة على الاستمرار في تقديم معلومات خاصة بكل بلد في سياق عمليات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، بما في ذلك التحديثات المتعلقة بمتابعة تنفيذ ملاحظاتها الختامية.

٧١ - وفي الاجتماع الحادي والثلاثين، طلب الرؤساء من الأمانة العامة تحديث المعلومات المتعلقة بالتزامات الدول بتقديم التقارير والامتثال لهذه الالتزامات في شكل إلكتروني فقط من خلال قاعدة البيانات المتاحة على الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان^(٦).

واو - استقلال ونزاهة أعضاء هيئات المعاهدات

٧٢ - ناقش الرؤساء وتبادلوا الآراء المتعلقة بالممارسات المتبعة في تنفيذ مبادئ أديس أبابا التوجيهية كل في لجنته. وكرروا التأكيد على أهمية مبادئ أديس أبابا التوجيهية وأوصوا بمواصلة تنسيق تنفيذها، بما في ذلك عن طريق تبادل الممارسات الجيدة في هذا الخصوص.

٧٣ - وكرر الرؤساء أيضاً تأكيد مسؤولية الدول عن ترشيح وانتخاب الخبراء في هيئات المعاهدات. وشددوا على أهمية عمليات الاختيار الوطنية القوية والواضحة والشفافة.

زاي - الأعمال الانتقامية

٧٤ - أعرب الرؤساء عن قلقهم إزاء الزيادة المبلغ عنها في أعمال التهريب والانتقام ممن يتعاونون أو تعاونوا أو سعوا إلى التعاون مع هيئات المعاهدات، لا سيما المدافعون عن حقوق الإنسان.

٧٥ - وأكد الرؤساء على أهمية تعزيز التنفيذ الفعال لمبادئ سان خوسيه التوجيهية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥. وناقشوا ممارساتهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية، بما في ذلك دور المنسقين والمقررين. وأوصوا بمواصلة تنسيق هذه الممارسات، بما في ذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة في هذا الخصوص.

٧٦ - وفي هذا الصدد، شجع الرؤساء المنسقين والمقررين في مختلف هيئات المعاهدات على العمل معاً بين الدورات حسب الحاجة. كما أوصوا بأن تقوم هيئات المعاهدات بإتاحة المعلومات عن الأعمال الانتقامية على مواقعها الإلكترونية.

٧٧ - وأكد الرؤساء من جديد قرارهم الذي اتخذ لأول مرة في اجتماعهم السادس والعشرين لإدراج الأعمال الانتقامية كبنء دائم في جدول أعمال الاجتماع السنوي للرؤساء. وكرروا اهتمامهم القوي بتعزيز التنسيق والتعاون مع الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان في التصدي للأعمال الانتقامية ومنعها.

٧٨ - وفي الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين، طلب الرؤساء من الأمانة العامة إعداد ورقة عن دور المنسقين والمقررين في التصدي للأعمال الانتقامية ضد من يتعاونون أو تعاونوا أو سعوا إلى التعاون مع هيئات المعاهدات، بما في ذلك الممارسات الجيدة في هذا الخصوص.

حاء - أهداف التنمية المستدامة

٧٩ - رحب الرؤساء بالتقرير الذي قدمه ممثلو مفوضية حقوق الإنسان عن آخر التطورات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وآليات حقوق الإنسان.

(٦) انظر: http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/MasterCalendar.aspx.

٨٠ - ورحب الرؤساء بالملاحظات التي أدلى بها نائب مدير المعهد الألماني لحقوق الإنسان بشأن الدور المركزي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إدماج حقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما من خلال تركيزها على المؤشرات الهيكلية والعملية.

٨١ - وشجع الرؤساء اللجان على مواصلة جهودها للتوصية بإدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة، وتناول الأهداف في حوارها مع الدول.

طاء - الاجتماع مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة

٨٢ - رحب الرؤساء ونواب الرئيس بالاجتماع الذي عقده مع الأمين العام ونائب الأمين العام وأعربوا عن تقديرهم لاعتراف الأمين العام بالتحديات التي تواجهها هيئات المعاهدات وكذلك دعمه لها.

٨٣ - وأكد الرؤساء على التحدي المتمثل في محدودية الموارد وتأثيرها على قدرتها على إدارة أعمالها وفقا لولايتها. وشددوا على أن تنسيق أساليب العمل لا ينبغي أن يكون العنصر الوحيد الذي ينظر فيه أثناء استعراض عام ٢٠٢٠، لأن الهدف من نظام هيئات المعاهدات هو زيادة الحماية وإعمال حقوق أصحاب الحقوق.

ياء - زيادة وضوح هيئات المعاهدات

٨٤ - أعرب الرؤساء عن تقديرهم لرابطة مراسلي الأمم المتحدة لاستضافتها إحاطة إعلامية عن أعمالهم يوم الجمعة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ورحبوا بفرصة التفاعل مع وسائط الإعلام الموجودة في نيويورك وأوصوها بالاطلاع على أعمال هيئات المعاهدات ونشر نتائج أعمالها.

كاف - جدول أعمال الاجتماع الحادي والثلاثين لرؤساء هيئات المعاهدات ومكان انعقادها

٨٥ - على الرغم من بنود جدول الأعمال الدائمة الحالية، قرر الرؤساء أن يعطوا الأولوية في اجتماعهم السنوي المقبل للنظر في الاستعراض المقبل لعام ٢٠٢٠ لنظام هيئات المعاهدات ووضع رؤية مشتركة للمستقبل. ومن أجل التحضير لاجتماع الرؤساء المقبل، ستحتاج اللجان إلى: (أ) تخصيص وقت للمناقشة خلال الدورات المقبلة؛ (ب) وترشيح منسقين؛ (ج) والتفاعل بين الدورات.

٨٦ - وبغية زيادة مواءمة أساليب عملهم وممارساتهم، طلب الرؤساء من الأمانة العامة تحضير وثائق للمناقشة من أجل الاجتماع السنوي المقبل بشأن القضايا التالية:

(أ) دور المنسقين والمقررين في ما يتعلق بالأعمال الانتقائية، بما في ذلك تجميع الممارسات الجيدة؛

(ب) تقرير عن التقدم المحرز في مواءمة أساليب العمل منذ إعداد مذكرة الأمانة العامة عن مواءمة أساليب عمل وممارسات هيئات المعاهدات، إذا لزم الأمر؛

(ج) العناصر المحتملة لإجراء متوائم مشترك بشأن الإجراء المبسط لتقديم التقارير.

٨٧ - وأشار الرؤساء إلى أنهم قرروا في اجتماعهم الثامن والعشرين، في ضوء القرار ٢٦٨/٦٨، عقد اجتماعاتهم السنوية التي تسبق عام ٢٠٢٠ في نيويورك. وأعادوا التأكيد على رغبتهم في مواصلة تعزيز تفاعلهم مع الدول الأعضاء في نيويورك، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وكبار مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام، وممثلي المجتمع المدني.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل

مشروع جدول الأعمال

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول العمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان.
- ٤ - استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠.
- ٥ - متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء.
- ٦ - الإبلاغ عن امتثال الدول الأطراف.
- ٧ - تنفيذ هيئات المعاهدات للمبادئ التوجيهية المتعلقة باستقلال ونزاهة أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية)
- ٨ - تنفيذ هيئات المعاهدات للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية).
- ٩ - هيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة.
- ١٠ - التحقيقات.
- ١١ - المسائل الإضافية الناشئة عن أعمال هيئات المعاهدات.
- ١٢ - مسائل أخرى.
- ١٣ - اعتماد التقرير عن الاجتماع الثلاثين.

برنامج العمل^(١)

الاثنين ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٨

١٠:٠٠ إلى ١٣:٠٠ (خاص)

١٥:٠٠ إلى ١٨:٠٠ (خاص)

اجتماع غير رسمي عقد خارج مقر الأمم المتحدة بسبب العطلة الرسمية

(١) أرقام البنود تضايفي أرقامها في جدول العمال المؤقت (HRI/MC/2018/1).

الثلاثاء ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨

١٠:٠٠ إلى ١٠:٣٠ (عام)

افتتاح الاجتماع

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٠:٣٠ إلى ١١:٣٠ (عام)

٤ - استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك العروض التي قدمها أصحاب المصلحة

١١:٣٠ إلى ١٣:٠٠ (خاص)

١٥:٠٠ إلى ١٦:٣٠ (عام)

أساليب العمل

٧ - تنفيذ هيئات المعاهدات لمبادئ أديس أبابا التوجيهية

٨ - تنفيذ هيئات المعاهدات لمبادئ سان خوسيه التوجيهية

٣ - متابعة قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨ (انظر HRI/MC/2018/3)

٥ - متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء (انظر HRI/MC/2018/4 و HRI/MC/2018/CRP.2)

١٦:٣٠ إلى ١٨:٠٠ (خاص)

الأربعاء ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨

١٠:٠٠ إلى ١٣:٠٠ (خاص)

أساليب العمل (استمرار المناقشة)

٦ - امتثال الدول الأطراف لتقديم التقارير (انظر HRI/MC/2018/2)

١٠ - التحقيقات (انظر HRI/MC/2018/CRP.1)

١٥:٠٠ إلى ١٨:٠٠ (عام) - مشاورات مع الدول الأطراف

الخميس ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨

١٠:٠٠ إلى ١١:٠٠ (عام)

٩ - هيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة

١١:٠٠ إلى ١٣:٠٠ (خاص)

١٥:٠٠ إلى ١٦:٠٠ (عام) - مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة

١٦:٠٠ إلى ١٧:٠٠ (خاص) - مشاورات مع المنظمات غير الحكومية
١٧:٠٠ إلى ١٨:٠٠ (خاص)

الجمعة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨

١٠:٠٠ إلى ١٣:٠٠ (خاص)

١١ - المسائل الإضافية الناشئة عن أعمال هيئات المعاهدات

١٢ - مسائل أخرى

١٥:٠٠ إلى ١٧:٣٠ (خاص)

١٧:٣٠ إلى ١٨:٠٠ (عام)

١٣ - اعتماد التقرير عن الاجتماع الثلاثين

اختتام الاجتماع

المرفق الثاني

العناصر المحتملة لإجراء متوائم مشترك لمتابعة الملاحظات الختامية وقرارات وآراء جميع هيئات المعاهدات

ألف - العناصر المحتملة لإجراء متوائم مشترك لمتابعة الملاحظات الختامية

تمت الموافقة على الاقتراح الوارد أدناه في الاجتماع الثلاثين للرؤساء.

(أ) ينبغي أن تحدد الملاحظات الختامية، من خلال فقرة قياسية، التوصيات المتعلقة بالمتابعة، مع الجدول الزمني، دون الحاجة إلى رسالة مستقلة أو وثيقة مستقلة؛

(ب) ينبغي أن تدعو الملاحظات الختامية الدولة الطرف صراحة إلى تعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية، في إطار دورة الإبلاغ الجارية؛

(ج) ينبغي أن يكون نوع التوصيات الموجهة للمتابعة هي تلك التي تكون محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة زمنياً. وينبغي أن تكون جديّة/ملحة/وقائية وقابلة للتنفيذ في حدود الإطار الزمني المناسب. ولا يقصد بهذه القائمة أن تكون شاملة أو تراكمية؛

(د) ينبغي أن يكون عدد التوصيات بالمتابعة محدوداً، ويفضل أن يتراوح بين توصيتين وأربع توصيات؛

(هـ) ينبغي أن يكون الإطار الزمني لتلقي معلومات إضافية عن تنفيذ توصيات محددة إما سنة أو سنتين، تبعاً لإلحاح المسائل التي أثّرت؛

(و) ينبغي إرسال رسالة تذكير قياسية إلى الدولة الطرف المعنية إذا لم يكن قد تم استلام الرد على طلب المتابعة في الموعد المحدد؛

(ز) دورة واحدة - لن يقيّم المقرر أو المنسق أو اللجنة إلا مرة واحدة تقرير (تقارير) المتابعة الذي ترسله الدولة. وفي سياق هذا التقييم، قد يطلب المقرر/المنسق/اللجنة معلومات إضافية أو توضيحاً إضافياً، وسيتم اعتبار الرد عليه جزءاً من التقرير الدوري التالي للدولة الطرف و/أو يؤخذ في الاعتبار في الحوار القادم مع الدولة الطرف؛

(ح) تظل معايير التقييم ضمن اختصاص مقرر/منسق/لجنة المتابعة. وينبغي إجراء تقييم نوعي للمعلومات المقدمة والتنفيذ باستخدام تصنيفات ونقاط مرجعية مشتركة تتراوح بين الأكثر قبولاً من حيث جودة المعلومات المقدمة والإجراءات المتخذة والأقل قبولاً. وينبغي نشر تقييم اللجنة؛

(ط) تقوم الأمانة العامة بنشر التقارير على الإنترنت. ويُعد تقييم متابعة وتقوم الأمانة العامة بإرسال رسالة تقييم إلى البعثة الدائمة المعنية بالأمر؛

(ي) تقوم الأمانة العامة بنشر معلومات عن المتابعة، بما في ذلك تقارير الدول الأطراف، على الموقع الشبكي مع الإشارة إلى الملاحظات الختامية. كما تنشر التقارير الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين على موقع شبكي مخصص لهذه التقارير. والحد الأقصى المسموح به لعدد الكلمات في كل تقرير هو ٣٥٠٠ كلمة.

باء - العناصر المحتملة لإجراء متوائم مشترك لمتابعة القرارات والآراء

تمت الموافقة على الاقتراح الوارد أدناه في الاجتماع الثلاثين للرؤساء.

(أ) عند إحالة الآراء إلى الدولة الطرف، ينبغي أن تكون هناك فقرة قياسية مصاحبة للآراء، وتشير إلى إطار زمني للاستجابة: '١' تطلب تحديد السلطة المحلية أو الشخص المسؤول عن الاتصال المكلف تحديدا بتنسيق تنفيذ الآراء؛ '٢' وتطلب تحديد السلطة المختصة، لا سيما فيما يتعلق بالتعويض المطلوب من اللجنة، إن وجد؛

(ب) ينبغي أن يكون الإطار الزمني للدولة الطرف لكي تقدم معلومات عن التدابير المتخذة للاهتمام بالآراء أو متابعتها ستة أشهر، تبدأ من تاريخ إحالة الآراء إلى الدولة الطرف؛

(ج) ينبغي أن يكون الإطار الزمني لتعليقات صاحب الرسالة على رد الدولة الطرف ثلاثة أشهر؛

(د) إذا لم يكن التنفيذ مرضيا، فثمة عندئذ فترة ١٨ شهرا من تاريخ الإحالة، من أجل تبادل الآراء بين الأطراف والتعامل مع ممثلي الدول؛

(هـ) في غضون ٢٤ شهرا من اعتماد الآراء، ينبغي للجنة تقييم حالة التنفيذ وتقديم تقييمها. ويجب إرسال التقييم إلى كلا الطرفين وإعلانه؛

(و) ينبغي مطالبة الدول الأطراف بانتظام بتقديم تقارير عن التنفيذ أثناء الحوار (مرحلة إعداد التقارير)، كما هو معمول به في الوقت الراهن؛

(ز) ينبغي إخطار الدولة الطرف وأصحاب الرسائل بالإطار الزمني المشار إليه أعلاه؛

(ح) يُعلن معيار الإغلاق أو التعليق؛

(ط) ينتهي الحوار في الحالات التالية: '١' إذا كان التنفيذ مقبولا؛ '٢' أو إذا فقدت الأمانة العامة اتصالها مع صاحب الرسالة؛ '٣' أو إذا كان صاحب الرسالة غير مهتم بالتنفيذ؛

(ي) يُعلق الحوار في الحالتين التاليتين: '١' إذا استمرت الدولة الطرف في رفض التنفيذ و/أو رفضت مواصلة الحوار؛ '٢' أو إذا انقضت فترة ثلاث سنوات على اعتماد الآراء ما لم تكن هناك أسباب معينة لمواصلة الحوار؛

(ك) ينبغي أن تبين اللجنة أسباب إغلاق الحوار أو تعليقه في قضية معينة.

المرفق الثالث

بيان في سياق الاستعراض المقبل لنظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠

في ضوء استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات عام ٢٠٢٠، وفقاً لأحكام الفقرة ٤١ من قرار الجمعية ٦٨/٢٦٨، يرغب رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في التأكيد على أنهم يتابعون عن كثب المناقشات الجارية لإعداد استعراض عام ٢٠٢٠. ويعبرون عن استعدادهم للمساهمة في عملية الاستعراض بهدف ضمان الخروج بموقف يخدم هيئات المعاهدات ويعكس رؤية للمستقبل.

ويرى الرؤساء أن استعراض عام ٢٠٢٠ يشكل فرصة جيدة لتقديم مداخلات في عملية تعزيز نظام هيئات المعاهدات. وهم يعتبرون ذلك مسؤولية متأصلة في ولاياتهم بالإضافة إلى حقهم في المساهمة في تعزيز النظام.

واستناداً إلى قرارات وتوصيات الاجتماع التاسع والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات في عام ٢٠١٧ (انظر A/72/177، الفقرة ٢٩)، يود الرؤساء أن يذكروا على وجه الخصوص بالعناصر التالية: (أ) تعزيز حماية أصحاب الحقوق؛ (ب) والحفاظ على سلامة نظام هيئات المعاهدات واستقلال كل من اللجان وخبرائها؛ (ج) وتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات المعاهدات؛ (د) والموازنة بين الحاجة إلى إجراءات وأساليب عمل أكثر اتساقاً مع الولايات المحددة لكل هيئة من هيئات المعاهدات.

وفي هذا الصدد، يود الرؤساء أن يؤكدوا على أن التقدم المحرز حتى الآن في عملية مواءمة أساليب العمل، هو تقدم ملموس، وأن يشيروا إلى مذكرة الأمانة العامة عن مواءمة أساليب عمل وممارسات هيئات المعاهدات، (HRI/MC/2018/3)، مؤكدين على أنهم سيواصلون عملهم لتعزيز تنفيذ وتفعيل عملية مواءمة أساليب العمل والممارسات.

ويدعو الرؤساء كل لجنة إلى النظر في تعيين منسقين لتيسير إدارة المناقشات الداخلية داخل كل لجنة. ويقترح الرؤساء تكليف هؤلاء المنسقين بتشكيل فريق عامل للتفاعل بين الدورات بهدف إعداد مساهمة موحدة لهيئات المعاهدات في استعراض عام ٢٠٢٠.

وللمساهمة في الجهود المبذولة لبناء موقف موحد يخدم هيئات المعاهدات، تم إعداد مشروع قائمة بالأسئلة/الموضوعات وستعمم داخلياً على اللجان لتدارسها.